اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 51

27 ديسمبر—2 يناير

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

دبي القابضة تتوصل إلى اتفاق إعادة تمويل بقيمة 555 مليون دولار

قالت مجموعة دبي القابضة للعمليات التجارية الوحدة الرئيسية في دبي القابضة في بيان أنها توصلت إلى اتفاق مع بنوك لتحويل تسهيل ائتماني متجدد بقيمة 555 مليون دولار إلى قرض لأجل خمس سنوات. وكانت الشركة التي تتكبد خسائر -وهي الذراع الفندقية والعقارية لدبي القابضة- قد مددت للمرة الثالثة هذا القرض الذي حل استحقاقه في 30 نوفمبر تشرين الثاني إلى 30 ديسمبر. وتعثرت الشركة في السداد في يوليو تموز وسبتمبر أيلول وهو ما ضاعف الشكوك بشأن قدرة دبي على تسوية مشكلات ديونها. وقال البيان الذي صدر مساء الخميس "يسر دبي القابضة للعمليات التجارية وسيتي بنك ورويال بنك أوف سكوتلند وستاندرد تشارترد الإعلان عن التوصل إلى اتفاق." وتلقت دبي القابضة للعمليات التجارية إحدى وحدات دبي القابضة المملوكة لحاكم الإمارة ضربة كبيرة بسبب تعرضها للازمة العقارية في دبي وقالت في يونيو أنها قد تبيع أصولا لتسوية ديونها بعدما سجلت خسارة قدرها 6.2 مليار دولار في 2009. وأحدثت مجموعة دبي العالمية المملوكة لحكومة الإمارة هزة في الأسواق العالمية في العام الماضي عندما طلبت تجميد سداد ديون بقيمة نحو 25 مليار دولار. وحصلت المجموعة على موافقة بالإجماع على خطة إعادة هيكلتها في أقل من سنة. وقالت مصادر في نوفمبر إن مجموعة دبي التي تعمل في قطاع الخدمات المالية والمملوكة أيضا لدبي القابضة تخلفت عن سداد دفعتين ضمن قرضين منفصلين في الأسابيع الأخيرة.

تعليق

الهيكلة المالية Financial Restructuring تستهدف عمليات إعادة الهيكلة المالية إجراء التصويب اللازم للهياكل الفنية والاقتصادية والمالية للمنشأة على النحو الذي يمكن الشركة من البقاء في دنيا الأعمال بل والاستمرار بنجاح وتحقيق عائد مناسب ويتم ذلك من خلال دراسة عملية للمشكلات التي تواجه المنشأة سواء أكانت مشكلات فنية وتكنولوجية أو مشكلات اقتصادية وتمويلية أو مشكلات تسويقية أو متعلقة بأداء العمالة ومدى تقبل المجتمع والدولة للمنشأة من أجل التصدي لأي مشكلات قانونية قد تعترضها . فالهدف الأساسي للمنشأة يتمثل في البقاء في دنيا الأعمال بحيث تعتبر قادرة على البقاء فنياً واقتصاديا ومالياً وقانونياً حيث تعتبر المنشأة قادرة على البقاء فنياً عندما يتوافر لديها طاقات إنتاجية صالحة للاستعمال وخبرات فنية إنتاجية لازمة لإنتاج السلعة وتقدم الخدمة بكفاءة وفي ظل منافسة فاعلة ، كما تصبح قادرة على البقاء اقتصادياً عندما تحافظ على رأس مالها المستثمر دون نقصان علاوة على قدرتها على تحقيق عائد اقتصادي يكفي لتغطية تكاليف رأس المال مع مراعاة التكلفة البديلة لرأس المال في الدولة والتكلفة البديلة الخاصة برأس المال المستثمر في هذا النوع من النشاط الاقتصادي. وتتحقق قدرة المنشأة على الاستمرار مالياً عندما يكون هيكلها المالي متوازناً وموقف السيولة والتدفقات النقدية مطمئناً ويتوفر للشركة المقدرة على خدمة الديون وتحقيق عائد مناسب على حقوق الملكية

المصدر: رويترز

الدولية

ديون فرنسا تتراجع إلى نحو تريليوني دولار
صفحة 02 ◄

نسبة البطالة باليابان في نوفمبر تستقر على 5.1 بالمائة
صفحة 02 ◄

الاقليمية

الجزائر تخصص 4 مليارات يورو لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة
صفحة 03 ◄

خفض العجز في ميزانية الأردن لعام 2011 بأكثر من 700 مليون دولار
صفحة 03 ◄

المحلية

الدرهم ينتعش أمام اليورو والإسترليني ويتراجع مقابل بقية العملات خلال عام 2010
صفحة 04 ◄

»نخيل« تسدد صكوكا بقيمة 816 مليون دولار تستحق 16يناير
صفحة 04 ◄

المقال الأسبوعي
توقعات صندوق النقد الدولي للعام 2011
صفحة 05 ◄

2 يناير 2011

الفضة تنهي العام على مكاسب قدرها 84 % و الذهب يسجل أكبر مكاسب سنوية في 3 أعوام

أنهت الفضة العام على مكاسب تبلغ حوالي 84 بالمائة مسجلة ثاني أفضل أداء بين المعادن النفيسة. وأنهى سعر الفضة للمعاملات الفورية جلسة التداول في نيويورك يوم الجمعة مرتفعا 0.8 بالمائة عند 30.81 دولار للأوقية (الاونصة) قرب أعلى مستوى له في 30 عاما البالغ 30.88 دولار الذي سجله يوم الخميس. كما أنهت أسعار الذهب العام على أكبر مكاسب سنوية في ثلاثة أعوام مع صعودها بأكثر من 15 دولارا يوم الجمعة مدعومة بطلب قوي على المعدن النفيس بفعل الشكوك بشان الانتعاش الاقتصادي والسياسات النقدية للتيسير الكمي. وسجل المعدن الأصفر رقما قياسيا جديدا بمواصلته الصعود لعاشر عام على التوالي وأغلق سعر الذهب للمعاملات الفورية في نيويورك مرتفعا 0.10 بالمائة عند 1418.45 دولار للأوقية منهيا العام على مكاسب قدرها 30 بالمائة في خامس شهر على التوالي من المكاسب وهي أطول سلسلة من المكاسب الشهرية منذ أواخر 2001. وأنهت عقود الذهب القياسية للتسليم في فبراير شباط في سوق كومكس بنيويورك أخر جلسة تداول في 2010 عند 1421.40 دولار للأوقية مرتفعة 29.7 بالمائة عن مستوى التسوية في نهاية 2009 . وقال متعاملون أنهم يتوقعون إن يواصل الذهب الصعود في 2011 مدعوما بطلب قوي من مستثمرين يرون في المعدن النفيس أداة استثمارية أكثر أمانا وسط تقلبات أسواق العملات وانخفاض أسعار الفائدة المصرفية.

المصدر: رويترز

ديون فرنسا تتراجع إلى نحو تريليوني دولار

قالت فرنسا أمس، إن حجم الديون الضخمة التي تعانيها، انخفض بشكل طفيف بواقع 17 مليار يورو، حيث سجل 1.57 تريليون يور "1.98 تريليون دولار" في الربع الثالث من العام 2010. وذكر "المعهد الوطني للإحصاء" في بيانات له أمس، إنه رغم الانخفاض "الطفيف"، فإن فرنسا لاختزال تعاني ديوناً أعلى بكثير من المعايير التي حددها "الاتحاد الأوروبي"، وهذا يرجع إلى زيادة العجز في الموازنة، وزيادة التمويل خلال الأزمة المالية والاقتصادية خلال الفترة بين عامي 2008 و2009. وقال المعهد، إن الدين العام في فرنسا يمثل نحو 81.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أنه سجل 82.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام. ووافقت دول "الاتحاد الأوروبي" على أن أن يبقى الدين الوطني عند نسبة 60 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لمعاهدة "ماستريخت"، التي تمت المصادقة عليها أوائل العام 1990، لكن جميع دول الاتحاد تقريباً انتهكت قواعد المعاهدة لضرورة الحفاظ على النفقات خلال الأزمة الأخيرة.وتبلغ حصة الدولة المباشرة من الديون التي تقدر بـ1.57 تريليون يور "1.23 تريليون يور". ويرجح محللون ومصادر حكومية رسمية أن يزداد حجم الديون الفرنسية على مدى الأشهر الـ18 المقبلة.

المصدر: العرب اونلاين

نسبة البطالة باليابان في نوفمبر تستقر على 5.1 بالمائة

أظهرت بيانات حكومية يابانية اليوم الثلاثاء إن نسبة البطالة في اليابان بقيت خلال تشرين الثاني/نوفمبر الماضي عند نسبة 5.1 بالمئة، فيما يتوقع أن يتخطى عدد العمال غير النظاميين الذين سيخسرون عملهم بين أكتوبر 2008 ومارس 2011 الـ300 ألفاً. ونقلت وكالة الأنباء اليابانية "كيودو" عن وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات قولها إن معدل البطالة في البلاد بقي عند نسبة 5.1 بالمائة في تشرين الثاني/ نوفمبر، من دون أي تغير عن الشهر السابق، مضيفة إن هذه النسبة ما زالت مرتفعة وتتطلب الحذر. وأضافت الوزارة في تقرير إن هذه البيانات تشير إلى إن عدداً أقل من الناس خسروا وظائفهم فيما بدأ أشخاص أكثر في البحث عن عمل. ولفتت إلى إن عدد العاطلين عن العمل بشكل عام تراجع 130 ألفاً عن السنة الماضية وبلغ 3.18 مليون شخص، وهو التراجع الشهري السادس على التوالي، فيما تراجع عدد الأشخاص الذين يعملون بحوالي 80 ألفاً ليبلغ 62.52 مليون شخصاً وهو التراجع الأول منذ 3 أشهر. وتراجع عدد الأشخاص الذين صرفوا من عملهم ليبلغ 890 ألفاً، وهي المرة الأولى التي ينخفض فيها عن المليون منذ قرابة السنتين. واعتبرت الوكالة إن هذه النتائج تشير إلى حس العمل الضعيف إذ إن الشركات ما زالت تتردد في توسيع عدد عمالها وإنفاق أموال أكبر بالرغم من علامات التعافي في الإيرادات.

المصدر: العرب اونلاين

نمو اقتصاد سنغافورة 14,7% خلال 2010

قال رئيس وزراء سنغافورة لي هسيين لونج إن اقتصاد بلاده حقق نمواً قياسياً بلغ نسبته 14,7% خلال عام 2010. وأضاف لي في خطابه بمناسبة العام الميلادي الجديد والذي ألقاه أمس الأول، إن نسبة النمو القوية هذه لن تتكرر قريباً، مشيراً إلى التحديات التي ستواجه البلاد في إدارة الاقتصاد هذا العام. وتتوقع سنغافورة أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين 4 و6% خلال 2011. وقال لي، مبقياً على حذره إزاء توقعات العام الجديد، إن سنغافورة تواجه تحديات في إدارة تدفق العمالة الأجنبية والمهاجرين، والإبقاء على مستوى أسعار سوق العقارات في متناول السكان ومساعدة العمال المحليين ذوي الدخول المحدودة في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة. وأبرز لي جهود حكومته في دعم ذوي الدخل المحدود والمتوسط من السكان، خاصة عبر خطط المساعدات العامة وخفض الضرائب على الدخل. كما عول رئيس الوزراء على زخم النمو الاقتصادي الآسيوي في تهيئة بيئة إقليمية إيجابية بالنسبة لسنغافورة. وأشار إلى الهوة الاقتصادية الآخذة في الاتساع والتي تؤثر على كثير من الدول نتيجة العولمة والمنافسة من الاقتصادات الصاعدة، والتكنولوجيا الجديدة.

المصدر: د ب أ

إرساء مشروع بناء محطات قطار الحرمين بتكلفة ملياري دولار

تعتزم السعودية خلال الأيام القليلة المقبلة ترسية عقود محطات قطار الحرمين التي يتوقع لها أن تلامس حاجز الـ8 مليارات ريال أي ما يعادل 2.13 مليار دولار. وقالت مصادر إن المشروع الضخم يقترب من لحظات الترسية، من خلال ترسيته على تحالفين من أصل 3 تحالفات نافست على الفور بالمشروع، وهي تحالف بن لادن، والتحالف الصيني فريسنيه، وتحالف سعودي أوجيه، بحسب ما أشارت مصادر لصحيفة "الشرق الأوسط". وأشارت المصادر نفسها إلى أن أحد الائتلافات الثلاثة خرج من المنافسة، كما أكدت أن كل ائتلاف من الائتلافين الفائزين سيتولى بناء محطتين من المحطات الأربع. وكان حجم العروض المالية التي قدمتها الائتلافات للمشروع في أغسطس من العام المنصرم لبناء المحطات الأربع لقطار الحرمين بلغت 8 مليارات ريال، في الوقت الذي بلغ فيه متوسط بناء المحطة الواحدة نحو ملياري ريال، أي ما يعادل 533 مليون دولار. ويربط المشروع، وهو أول سكة حديد تعمل بالطاقة الكهربائية في السعودية، المدينتين المقدستين "مكة المكرمة والمدينة المنورة" مع مدينة جدة، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، حيث تشير الدراسات التي بني على أساسها المشروع إلى نقل نحو 20 مليون حاج ومعتمر وزائر سنوياً، ويمكن لوفود الحجاج والمعتمرين والزوار التنقل بين المدينتين المقدستين في وقت قياسي نسبياً بعد اكتمال عناصر المشروع، حيث يشير القائمون على المشروع إلى أن الزوار يمكنهم التنقل بين مكة المكرمة والمدينة المنورة في وقت لا يتجاوز ساعتين.

المصدر: الأسواق.نت

الاقتصاد المغربي ينمو بمعدل سنوي مستقر 3 % في الربع الثالث

قالت المندوبية السامية للتخطيط المغربية يوم الجمعة إن الاقتصاد المغربي نما بمعدل ثلاثة بالمائة في الربع الثالث من العام بالمقارنة بالربع السابق. وتباطأ النمو هذا العام عنه قبل عام عندما زاد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.9 بالمائة خلال الربع الثالث من 2009 بسبب تراجع القطاع الزراعي. وقالت المندوبية إن القطاع الزراعي الذي يمثل نحو 15 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي تراجع بمعدل 8.4 بالمائة في الربع الثالث من عام 2010 بعد أن نما بمعدل 29.4 بالمائة في الربع الثالث من عام 2009. وارتفعت معدلات النمو في جميع القطاعات الأخرى باستثناء التجارة عنها قبل عام

المصدر: رويترز

الجزائر تخصص 4 مليارات يور لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

كشف مسئول أن الجزائر ستخصص 380 مليار دينار (4 مليارات يور تقريبا) بين 2011 و2014 لتنمية وتحديث حوالي 20 ألف شركة صغيرة ومتوسطة. وأفادت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية عن المدير العام لترقية الشركات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة علي براهيني أن هذا البرنامج الجديد يتمثل في تعزيز قدرات التسيير والتنظيم وتحسين نوعية المنتجات وتدريب الموظفين ودعم الاستثمارات المادية لتلك الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتعمل الشركات التي ستستفيد من هذا البرنامج في قطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والخدمات. وتعد الجزائر حاليا 607297 شركة صغيرة ومتوسطة. وأكد براهيني أن نحو 23400 شركة صغيرة ومتوسطة جديدة تأسست في البلاد خلال الربع الأول من 2010. وخصصت الجزائر في خطتها الخمسية (2010-2014) استثمارات عامة قدرها 286 مليار دولار مخصصة لتنمية البنى التحتية الأساسية.

المصدر: ا ف ب

خفض العجز في ميزانية الأردن لعام 2011 بأكثر من 700 مليون دولار

قال وزير المالية الأردني أن تدابير التقشف في الأردن قد بدأت تؤتي ثمارها، مع آخر انخفاض بالعجز في ميزانية الحكومة الأردنية بمقدار 500 مليون دينار أردني أي ما يعادل 704 مليون دولار أمريكي. حيث قال وزير المالية الأردني محمد أبو حمور خلال تقديم الموازنة العامة للدولة لعام 2011 أمام مجلس النواب أن انخفاض العجز بلغ 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقال أن الإنفاق العام سينخفض بنسبة 2،5 في المائة إلى 5.875 مليار دينار أردني أي ما يعادل 8.2 مليار دولار، وسوف يصل الآن إلى 30في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 33،9 في المائة في 2009. ويعزى هذا الانخفاض في الإنفاق العام إلى خفض النفقات بواقع 3.5 في المائة. وكان أبو حمور قال في شهر نوفمبر أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الأردني بنحو خمسة في المائة في 2011، وبحوالي 5.5 في المائة في عام 2012 ، وستة في المائة في 2013. ومن المتوقع أن يصل التضخم في عام 2011 إلى أربعة في المئة، على أن ينخفض إلى 3،5 في المائة في 2012 وثلاثة في المائة في2013. وتعتبر المملكة الأردني واحدة من أصغر الاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط ، وتستورد أكثر من 90 في المائة من احتياجاتها من النفط، وتعتمد على الاستثمارات الأجنبية والمنح لتمويل العجز في الموازنة والحساب الجاري. وقد زادت المنح الخارجية إلى أكثر من الضعف في الأشهر الثمانية الأولى من السنة لتصل إلى 249 مليون دينار أردني (350 مليون دولار)، مقارنة مع 103 مليون دينار أردني (145 مليون دينار) في نفس الفترة من عام 2009.

المصدر: أريبيان بزنس

أسهم دبي تفقد 14,8 مليار درهم خلال 2010 والمؤشر يتراجع 9,5%

خالف سوق دبي المالي كافة توقعات المحللين التي رجحت في بداية العام 2010 إن يسجل المؤشر العام للسوق خلال هذه السنة صعودا يتراوح من 10 إلى 15%، ليمنى بتراجعات بلغت نسبتها 9,5% مقارنة بإغلاق العام السابق، بالإضافة إلى تكبد الأسهم خسائر زادت عن 14,8 مليار درهم في قيمتها السوقية. ورغم التحسن الطفيف في مؤشر سوق دبي خلال نهاية العام 2009 حيث وصل المؤشر إلى مستوى فاق 2400 نقطة بقليل، إلا أن أزمة دبي العالمية والمشاكل الاقتصادية العالمية التي ظهرت وغيرها من الأسباب دفعت السوق إلى التراجع مجددا مع بداية العام 2010 ليتقلب مع تقلب الأخبار من حيث إيجابيتها وسلبيتها. وكان أداء السوق ضعيفا بشكل إجمالي خلال العام 2010، حيث لم تتحقق لهما ارتفاعات جيدة، كما أن التداولات وصلت إلى مستويات متدنية جدا لاسيما في أشهر الصيف الماضي وهذا الشهر، وقد دفعت بالعديد من الوسطاء إلى تجميد أعمالهم والخروج من السوق ولعل من أهم أسباب تراجع السوق هذه العام خصوصا وما تلا الأزمة المالية عموما هو ارتباط شركاته الكبرى الوثيق بالقطاع العقاري وأزمته وأزمة الائتمان ومشاكلها البنكية والتي طالت القطاع البنكي. كذلك لم يحدث خلال العام 2010 وللعام الثاني على التوالي أي اكتتاب جديد في الأسواق بل على العكس، شهدت الأسواق انسحابا لبعض الشركات بإلغاء إدراجها كما حصل في آبار والاتصالات الفلسطينية وغيرها.

المصدر: الاتحاد

الدرهم ينتعش أمام اليورو والإسترليني ويتراجع مقابل بقية العملات خلال عام 2010

سجل سعر صرف الدرهم أداءً متذبذباً خلال العام 2010، متأثراً بتحركات الدولار الأميركي، حيث ارتفع بشكل متفاوت مقابل اليورو والاسترليني، وسجل تراجعاً أمام الين والدولار الكندي والاسترالي، بحسب صيارفة. وعقّدت موجة التقلبات التي اجتاحت الأسواق المالية وأسواق الصرف العالمية خلال العام الماضي مهمة التنبؤ بأداء العملات الرئيسية خلال العام الجديد خاصة في ضوء السباق العالمي لخفض قيم العملات لتحسين الصادرات، وفقا لخبراء وصيارفة. وأظهرت احدث مقارنات أسعار الصرف ارتفاعاً قوياً في سعر صرف الدرهم مقابل العملة الأوروبية الموحدة اليورو منذ بداية العام 2010 حتى إغلاق 31 ديسمبر الماضي، بنسبة 6,5%، وذلك بعد إن تراجعت قيمة اليورو من 5,289 درهم في نهاية العام 2009 إلى 4,915 درهم. كما ارتفع الدرهم أمام الجنيه الإسترليني خلال العام الماضي بواقع 2,98%،بعد إن تراجع الإسترليني من 5,933 درهم في بداية العام إلى 5,725 درهم حتى نهاية تعاملات أمس الأول في سوق الصرافة المحلية. وتراجعت قيمة الدرهم أمام الين بأكثر من 13,8%، والدولار الاسترالي بنحو 14,4% وكذلك الدولار الكندي بنسبة 5,7%. وارتفع سعر صرف الين الياباني مقابل الدرهم بنهاية العام 2010 إلى 0,0452 درهم مقارنة مع 0,395 درهم في نهاية العام 2009، وجاء أعلى سعر للين إمام الدرهم في 2010 عند 0,0457 درهم، فيما بلغ ادني سعر له 0,0388 درهم، بمتوسط سنوي قدره 0,0422 درهم. كما امتد ضعف الدرهم إمام العملات الأجنبية غير الأوروبية إلى الدولار الكندي الذي سجل بدوره ارتفاعاً إمام العملة الإماراتية خلال 2010 بنسبة بلغت 5,7%، وذلك بعد إن انهي العام الماضي عند مستوى 3,681 درهم لكل دولار كندي، مقارنة بـ3,487 درهم في نهاية إغلاق العام 2009.

المصدر: الاتحاد

عبر تمويل من صندوق دبي للدعم المالي .. «نخيل» تسدد صكوكا بقيمة 816 مليون دولار تستحق 16يناير

أعلنت شركة نخيل العقارية أمس أنها ستسدد الصكوك الإسلامية البالغة قيمتها 816 مليون دولار والتي تستحق 16 يناير المقبل إضافة إلى أرباح قيمتها 10,312 مليون دولار بواقع 2,75 ٪ بعدما تلقت أموالا من صندوق دبي للدعم المالي. وأضافت الشركة في بيان إلى بورصة ناسداك دبي إن حاملي الصكوك سيحصلون أيضا على أرباح إضافية قيمتها 45 مليون دولار. وقال البيان انه بسداد تلك المبالغ تكون نخيل قد سددت جميع الصكوك التي أصدرتها من قبل وستطلب من بورصة ناسداك دبي شطبها من قوائمها. وقال عبد القادر حسين الرئيس التنفيذي للمشرق كابيتال في دبي إن السوق كانت تتوقع أن تسدد نخيل الصكوك. وأضاف إن هذا تطور ايجابي جديد لنخيل وليس هناك مفاجآت أو تقلبات في اللحظات الأخيرة فيما يتعلق بإعادة السداد كما حدث من قبل. وقالت نخيل أمس الأول أنها حصلت على موافقة أصحاب ما قيمته 91 بالمائة من ديونها التجارية على مقترحها لإعادة هيكلة ديون قدرها 10.9 مليارات دولار.

المصدر: البيان

موانئ دبي ومرافئ أبوظبي لن تجددا عقد ميناء زايد

قالت موانئ دبي العالمية ومرافئ أبوظبي في بيان انه لن يتم تجديد عقد موانئ دبي لإدارة ميناء زايد لصالح مرافئ أبوظبي بعد انتهائه في 31 ديسمبر. وستتولى مرافئ أبوظبي إدارة الميناء بعد انتهاء عقد الإدارة الذي استمر خمس سنوات. وقالت موانئ دبي إن العقد لم تكن له مساهمة ملموسة في أرباحها قبل خصم الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك. وأضافت مرافئ أبوظبي التابعة لشركة أبوظبي للموانئ إن المحادثات بشأن عمليات ميناء خليفة الجديد في أبوظبي لم تسفر عن إي اتفاق ملزم. ومن المتوقع افتتاح ميناء خليفة في الربع الأخير من 2012. وفي الأسبوع الماضي تحركت موانئ دبي العالمية لخفض ديونها والتركيز على الأسواق الناشئة ببيع 75 بالمائة من عملياتها لإدارة الموانئ في استراليا مقابل 1.5 مليار دولار لشركة الاستثمار المباشر سيتي انفراستركتشر انفستورز. وتعتبر موانئ دبي العالمية من أكثر الشركات ربحية ضمن مجموعة شركات دبي العالمية المثقلة بالديون. وحققت موانئ دبي العالمية أرباحا قدرها 206 ملايين دولار من عملياتها المستمرة في النصف الأول بارتفاع نسبته عشرة بالمائة بفضل تعافي أحجام مناولة الحاويات.

المصدر: رويترز

توقعات صندوق النقد الدولي للعام 2011

قال صندوق النقد الدولي في تقريره الاقتصادي إن اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد هذه السنة تعافيا اقتصاديا متينا بفضل ارتفاع أسعار النفط خصوصا. وذكر تقرير الصندوق النمو في هذه المنطقة سيكون بحدود 4,1% في 2010 مقارنة ب2% في 2009. كما يتوقع التقرير نموا في المنطقة يصل إلى 5,1% في 2011. ويتربع لبنان على صدارة قائمة الاقتصاديات الأكثر نموا في المنطقة بين الدول غير المصدرة للنفط إذ سيسجل نموا ب8% في 2010 بعد إن نما بنسبة 9% في 2009. إما قطر فتحتل صدارة الترتيب العام وترتيب الدول المصدرة للنفط مع نمو متوقع في 2010 يصل إلى 16% بعد إن نما اقتصادها بنسبة 8,6% في 2009. وقال الصندوق في التقرير إن "ثبات الانتعاش الاقتصادي الأخير في منطقة مينا (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) حظي بدعم من ارتفاع أسعار النفط في 2009، إذ إن هذا الارتفاع عزز العائدات النفطية في المنطقة". وتتأرجح أسعار النفط حاليا حول مستوى 80 دولارا للبرميل بعد إن لامست مستوى 30 دولارا في مطلع 2009. وكانت الأسعار بلغت مستوى قياسيا في صيف 2008 بلغ 147 دولارا للبرميل. وذكر الصندوق إن اقتصاديات منطقة "مينا" استفادت من "ردة فعل مالية سريعة وقوية (على الأزمة) خصوصا في الدول المصدرة للنفط"، وقد وصلت مفاعيل ردة الفعل هذه إلى الدول الأخرى "بسبب العلاقات التجارية الوثيقة بين المجموعتين الاقتصاديتين". وتشمل "مينا" بحسب تصنيف الصندوق مجموعة الدول المصدرة للنفط وهي الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وسلطنة عمان وقطر والسعودية والسودان والإمارات واليمن، إضافة مجموعة الدول غير المصدرة للنفط وهي مصر وجيبوتي والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وسوريا وتونس. وذكر التقرير إن مجموعة الدول المصدرة للنفط ستشهد نموا ب3,8% في 2010 وب5% في 2011 بينما ستنمو دول المجموعة الثانية ب5% في 2010 وب5,2% في 2011 بعد إن نمت ب4,6% في 2009.إلى ذلك، حذر صندوق النقد من مغبة انخفاض أسعار النفط ومن إي مطيات اقتصادية في أوروبا التي تعد الشريك التجاري الأول للدول غير المصدرة للنفط في "مينا". وقال تقرير الصندوق إن "الأفاق الاقتصادية للمنطقة مرتبطة بالتطورات الاقتصادية في العالم، وبالدرجة الأولى بتأثير هذه التطورات على أسعار النفط". وذكر الصندوق إن إي ارتفاع في أسعار النفط سيكون "متواضعا" إذ إن "الطلب على النفط في الأسواق الناشئة سيقابله ركودا في الطلب في الاقتصاديات المتقدمة". وتعاني اقتصاديات "مينا" باستثناء مصر ولبنان من انخفاض في تدفق الاستثمارات الخارجية ومن انخفاض في الادخار، الأمر الذي يؤثر على قدرة المصارف على إقراض المال بحسب الصندوق. وتوقع تقرير صندوق النقد نموا قويا في مصر عام 2010 يصل إلى 5%، على إن يرتفع هذا المعدل إلى 5,2% في 2011 مقارنة ب4,6% في 2009. إما لبنان الذي يعاني من دين عام يبلغ 51 مليار دولار، إي ما يعادل 156% من إجمالي ناتجة الداخلي في 2009، فسيحظى بأفضل نمو بين الدول غير المصدرة للنفط، وستصل نسبة النمو فيها إلى 8% في 2010 بعد إن نما اقتصاده بنسبة 9% في 2009. وتمكن لبنان من مقاومة الأزمة المالية العالمية بفضل تدفق رؤوس الأموال إليه في 2009. إلا إن النمو اللبناني سينخفض إلى 5% في 2011 بحسب الصندوق. وشهدت قطر، البلد الغني جدا بالغاز، اعلي مستوى نمو في المنطقة. وبحسب الصندوق الدولي فان النمو في 2010 سيكون بحدود 16% في قطر وسيبلغ 18,6% في 2011 مقارنة ب8,6% في 2009. وسيكون النمو السعودي بحدود 3,4% في 2010 و4,5% في 2011 مقارنة ب0,6% فقط في 2009.

إما الإمارات فسينمو اقتصادها بنسبة 2,4% هذه السنة وب3,2% في 2011 بعد إن انكمش اقتصادها بحسب الصندوق بنسبة 2,55% في 2009. ويفترض إن ينمو الاقتصاد الإيراني بنسبة 1,6% في 2010 و3% في 2011 مقارنة ب1,1% في 2009. إما السودان فسينمو اقتصاده بنسبة 5,5% و6,2% على التتالي هذه السنة والسنة المقبلة. وفي شمال افريقيا، يتوقع إن ينمو الاقتصاد المغربي بنسبة 4% في 2010 مقارنة ب4,9% في 2009، إما النمو الجزائري فسيكون 3,8% في 2010 و4% في 2011. وفي تونس توقع الصندوق نمو الاقتصاد 3,8% في 2010 مقارنة ب3,15 في 2009. وقد أوصى صندوق النقد الدولي دول مجلس التعاون الخليجي بتوسيع الإنفاق العام خلال 2011، مع انخفاض الضغوط على المالية العامة لهذه الدول بفضل ارتفاع أسعار الخام. وقال صندوق النقد «حيث يوجد إمكانيات مالية، وخصوصا في دول مجلس التعاون الخليجي... يجب أن تكون السياسات المالية توسعية»، وذلك في إطار تطرق الصندوق للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. إلا إن الصندوق قال في تقريره الفصلي الذي نشر الأحد في دبي انه «بعد العام 2011، يتوقع أن تعود معظم الدول إلى ضبط الإنفاق إذ ستواجه تحديات مهمة متوسطة الأمد». وذكر الصندوق أن التوازن المالي للدول المصدرة للنفط سيتحسن مع تعافي أسعار النفط والقطاعات غير النفطية. وبحسب التقرير فان «التحسن سيكون كبيرا بشكل خاص في مجلس التعاون الخليجي وسيصل إلى 7 نقاط مئوية في إجمالي الناتج الداخلي بين 2009 و2011». وأطلقت عدة دول خليجية رزم تحفيز مالية بعد الأزمة العالمية ووسعت الإنفاق الاستثماري بفضل الهوامش الواسعة التي بنتها هذه الدول قبل الأزمة. وأوصى الصندوق أيضا بفرض ضرائب على القطاعات غير النفطية للحد من الاعتماد على العائدات النفطية، مشيرة إلى أن دول مجلس التعاون تفكر في تطبيق ضريبة قيمة مضافة.